



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة أحمد زبانة - غليزان -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

دور المناطق الحرة في تشجيع التجارة البينية وأثر ذلك على الإقتصاد الوطني

The role of free zones in encouraging intra-regional trade and its impact on the national economy

تحت إشراف:

ييو كريم

من إعداد الطالب (ين):

معزوز أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر - أ -	بن زعمة سليمة
مشرفا ومقررا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر - أ -	ييو كريم
ممتحنا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر - ب -	حمزة زكرياء محي الدين

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ دُعِيَ إِلَى أَشَدِّ الرَّعْفِ، الْمَا صَارَهُ سَلْسَلَيْنِ عَلَى وَأَنْحَرَفَاتِمُ لِرَسِيَدِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَمْجَامِ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هَذَا الْعَشْمُ كُلُّهُ الْمَالِ اللَّهُ عَنِّي وَاضِعٌ لِفِيهِمْ هَذَا الْعَمْرُ وَتَوَاجَعُ لِنَهْرٍ أَجْرَدَ رَأً أَحْرَقُ حُبَّ الشُّكْرِ
عُنَا فِي هَسْدِ الْمَنَةِ وَتَقَامِ إِلَّا يَسَانُ فِي نَسْدِ الْمَلَامِ إِلَّا ذَا الْفَضْلِ الْأَصْلُ حُصَابِهِ،
نَخَصُ بِالذِّكْرِ الْأَلْدُنِّيَّ ذَلِمَ الْمَا يُشْبِرُ فِي لِي "يَبُوعُ كَلِيمٌ" نَمَا يَتَوَيْبُ جَلِ يَهَائِنَاتِهِ الْقَائِمَةُ
وَمَلَا حَظَاتِهِ وَفَلَهُ عَطَا نَزِيلِ حَزْبِ الشُّكْرِ.

الإهداء

إلى من زرع في قلبي حبَّ العلم، إلى من سهر الليالي ليوضح لي بالكثير لأجل أن أكون ما أنا عليه اليوم، إلى والديَّ العزيزين، رمز التضحية والعطاء، لكما كل الشكر والامتنان، وهذا العمل ثمرة تعبكما وصبركما.

إلى أستاذي الفاضل ييو كرتيتمقديرًا لجهوده وتوجيهاته السديدة، وعرفانًا لما قدّمه من دعم علمي وأخلاقي طوال فترة إنجاز هذا العمل.

إلى عائلتي الكريمة، إخوتي وأخواتي، أنتم السند الدائم والملاذ الآمن، أهديكم هذه المذكرة عرفانًا بجميلكم ومحبتكم.

ملخص

تلعب المناطق الحرة وراً محورياً في تشجيع التجارة البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي، لما توفره من بيئة تنظيمية مشجعة على الاستثمار والتبادل التجاري. في السياق الجزائري، تسهم المناطق الحرة في تسهيل حركة البضائع والخدمات بين الجزائر والدول المجاورة، من خلال تقليل القيود الجمركية والإدارية، مما يعزز حجم المبادلات التجارية الإقليمية. كما تمثل هذه المناطق منصة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تساهم بدورها في نقل التكنولوجيا وحلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي. وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، يؤدي تفعيل المناطق الحرة إلى تحسين الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. كذلك، يمكن أن تساهم في تطوير قطاعات صناعية وخدمية مرتبطة بالتجارة والنقل واللوجستية، مما يدعم البنية التحتية الاقتصادية للبلاد. ومن الناحية المالية، تساهم المناطق الحرة في توسيع الوعاء الضريبي على المدى الطويل رغم الإعفاءات الأولية، من خلال خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتحفيز الاستهلاك المحلي. غير أن نجاح هذا الدور يتطلب بيئة قانونية ومؤسسية فعالة، إضافة إلى استقرار سياسي واقتصادي لجذب المستثمرين. في المجمل، تعد المناطق الحرة أداة استراتيجية لتعزيز التجارة البينية ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، إذا ما تم استغلالها وتسييرها بشكل فعال ومتناسق مع السياسات الاقتصادية الوطنية.

Abstract

Free zones play a pivotal role in promoting interregional trade and enhancing economic integration, as they provide a regulatory environment that encourages investment and commercial exchange. In the Algerian context, free zones facilitate the movement of goods and services between Algeria and neighboring countries by reducing customs and administrative barriers, thus boosting the volume of regional trade exchanges. These zones also serve as platforms for attracting foreign direct investment, which in turn contributes to technology transfer, job creation, and stimulation of local economic growth. At the national economic level, activating free zones improves the trade balance by increasing and diversifying exports while reducing dependence on imports. Additionally, they can contribute to the development of industrial and service sectors related to trade, transport, and logistics, thereby supporting the country's economic infrastructure. From a financial standpoint, free zones help expand the tax base in the long term, despite initial exemptions, by creating new economic activities and stimulating local consumption. However, the success of this role requires an effective legal and institutional framework, along with political and economic stability to attract investors. Overall, free zones are a strategic tool for enhancing interregional trade and supporting economic growth in Algeria, provided they are effectively managed and aligned with national economic policies.

فهرس المحتويات

ح	الفصل الأول :مقدمة عامة
4	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
6	1. تمهيد
7	2_المناطق الحرة:
7	2_1نشأة المناطق الحرة:
10	2_3أنواع المناطق الحرة:
10	2_3_1من حيث طبيعة المنطقة الحرة: تشمل:
10	2_3_2من حيث طبيعة النشاط:
14	2_4أهمية انشاء المناطق الحرة :
16	3_التجارة البينية
16	3_1تعريف التجارة البينية.....
17	3_2- نظريات التجارة البينية
17	3_2_2النظريات الحديثة
18	3_3 تجارب دولية
18	3_3_1تجربة مجلس التعاون الخليجي
19	3_3_2اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA:
21	3_3_3وضع التجارة البينية في الدول العربية:
24	4- الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:
24	4-1- الدراسات السابقة:
24	4-1-1- الدراسات العربية:

25	4-1-2- الدراسات الأجنبية:
26	4-2- تمييز الدراسة الحالية:
27	5_ خلاصة الفصل
27	5_ الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
29	1. التمهيد
30	2_ واقع المناطق الحرة بالجزائر:
30	3_ خصائص المناطق الحرة في الجزائر:
33	3_2- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ZLECAF
34	4_ الجزائر مع مجموعة من المناطق الحرة الحدودية
34	4_1_ المعايير بين الجزائر وتونس:
35	4_2_ معبر تندوف التزويرات بين الجزائر وموريطانيا :
35	4_3_ المعايير مع كل من النيجر ومالي:
35	4_4_ الطريق العابر للصحراء:
40	5_ التجارة البينية للجزائر افاق 2030
43	6_ نتائج الدراسة:
46	الفصل الرابع : الخاتمة
33	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

1. جدول 1 المصطلحات المرادفة لمعنى المناطق الحرة.....9
2. جدول 2 فيما يلي يحتوي على البيانات الرئيسية المكلفة بالتجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول USMCA لعام 2022:.....20
3. جدول 3: أداء التجارة العربية البينية(2019 - 2023) 22
4. جدول 4: النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة..... 32
5. جدول 5 : الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب قطاعات 2017.....36
6. جدول 6: المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2021/2016..... 37
7. جدول 7 : المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2020-2018..... 38
8. جدول 8 طور المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية 2020/2015الوحدة: مليار دولار.....38
9. جدول 9: هيكل الدراسات خارج المحروقات للجزائر لبعض الدول الافريقية كشرط للفترة 2020-2016: الوحدة : مليون دولار..... 39

فهرس الأشكال

1. رسم توضيحي 1 يوضح أنواع المناطق الحرة:..... 13
2. رسم توضيحي 2 الشكل 2 : التوزيع النسبي (%) لمساهمة الدول الأعضاء لمجلس التعاون في التجارة البينية 2023..... 18
3. رسم توضيحي 3 كما يتضح (العربية، 2024 ، صفحة 39)..... 19
4. رسم توضيحي 4: الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية(2023-2021) 23
5. رسم توضيحي 5: تطور الواردات الموريتانية نحو الجزائر 2017/2012..... 37

الفصل الأول

مقدمة عامة

إنّ المناطق الحرة شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لذي تسعى معظم الدول لاسيما الدول النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاداتها في وقت عجزت فيه الموارد المحلية وذلك لما تقدمه هذه المناطق من امتيازات وتسهيلات لتمكين الشركات المستثمرة من زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها مما أدى إلى زيادة اهتمام الدول بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد. يعتبر النقاش حول مستقبل المناطق الحرة في الاقتصاديات الحديثة أحد المواضيع الهامة، حيث بدأت هذه المناطق تبرز منذ السبعينات والثمانينات إلى اليوم تعد هذه المناطق أدوات رئيسية في دعم الاستثمارات الدولية وتحويلها نحو التصدير، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. إنّ انتشار المناطق الحرة يعكس التحولات الاقتصادية العالمية وجهود تحرير التجارة من القيود، مما يعزز دورها كمراكز حذب الاستثمارات الأجنبية والأنشطة التصديرية، العمولة وحرية التجارة العالمية زادت من أهمية التجارة، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على التجارة لتعزيز اقتصادها، بفضل إزالة القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات، أصبحت التجارة البينية من بين أحد رهانات الأساسية للاقتصاد ونتيجة لذلك نشهد انتشارا كبيرا للمناطق الحرة التي تتيح بيئة اقتصادية مواتية للنمو والانفتاح المناطق الحرة اليوم تعتبر نافذة للاقتصادات الوطنية كل العالم حيث تتيح هذه المناطق فرصا للاطلاع على أحدث المعارف والتجارب والتقنيات، كما تمثل مناطق حرة أرضية خصبة لتحقيق النمو الاقتصادي وتبني مفاهيم جديدة تعزز من القدرة التنافسية للدول. كما تسهم هذه المناطق في تحريك التنمية الاقتصادية المحلية من خلال خلق فرص عمل جديدة، وجلب رؤوس الأموال والخبرات التقنية، مما يساهم في تحسين هيكل الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى دعم التنمية الإقليمية وتقليل الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن المناطق الحرة ليست مجرد مناطق للتبادل التجاري، بل تشمل أنشطة متعددة تساهم في تعميق الاندماج والتعاون الاقتصادي بين البلدان، مما يعزز من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام بالتالي، فإن المناطق الحرة تمثل آلية فعالة لتعزيز التجارة البينية وتحفيز الاقتصاد الجزائري عبر زيادة الصادرات، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البنية التحتية اللوجستية والتجارية، مما يجعلها ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية والتكامل الإقليمي في ظل هذه التحولات تسعى الجزائر إلى خلق بيئات مثالية في المناطق الحرة لتحقيق رفاه اقتصادي والانفتاح على العالم، مما يدعم استقرارها الاقتصادي وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

1_الإشكالية:

من خلال التعمق في الموضوع وعلى ضوء ما سبق عرضه وتناوله في المقدمة تظهر وتتجلى معالم الإشكالية التي سوف نعالجها والتي تمكنا صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

- إلى أي مدى تساهم المناطق الحرة في تشجيع التجارة البينية و ما انعكاسات ذلك ذلك على الاقتصاد الجزائري ؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما المقصود بالمناطق الحرة؟
- 2- كيف تساهم التجارة البينية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- 3- هل استطاعت المناطق الحرة بالجزائر جذب الاستثمارات؟
- 4- هل يمكن للمناطق الحرة أن تساهم في تعزيز القدرة التصديرية للجزائر؟

2_صياغة الفرضيات:

- تلعب المناطق الحرة دورا بارزا في تشجيع التجارة البينية.
- تساهم التجارة البينية في تحقيق التنمية للمناطق الحدودية.

3_أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة وهي المناطق الحرة وكذا التجارة البينية باعتبارها أحد المستجدات الحديثة القديمة في عولمة الاقتصاد ويمكن حصر أهم الأهداف في مجموعة تقاطع بارزة.

- التعرف على المناطق الحرة والتطور التاريخي لها.
- معرفة مدى تأثير المناطق الحرة على التجارة البينية.
- أهم فرص وتحديات التي تواجه الجزائر خلال انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة، ومدى استعدادها منها.

3_أهمية الدراسة:

لقد ظهرت لنا أهمية الدراسة من خلال ارتكازها على الجوانب التالية:

- المناطق الحرة أحد الأدوات المستعملة لتنشيط وتطوير التنمية داخل الدول، وذلك يعود للعوائد المالية المنتظرة من انشاءها لاعتماد البلدان النامية على صادراتها من المواد الخام.
- المناطق الحرة وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تشجيع القطاع الخاص، وأيضاً خلق فرص عمل جديدة وكذا استغلال اليد العاملة.

4_أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- الدور الذي أصبحت تلعبه المناطق الحرة في الاقتصاد.
- علاقة الموضوع بالتحخصص الذي أدرسه "اقتصادي دولي".
- تحفيزات المشرف لتناول هذا الموضوع الذي يغير من أحدث الموضوعات التي تولي اهتمام الباحثين.

5_هيكل الدراسة:

من أجل الامام بكل الجوانب المكلفة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

- الفصل الأول.
- المقدمة العامة.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة لكل من المناطق الحرة والتجارة البينية وهو فصل يرتكز على الجوانب النظرية المتصلة بهذه المفاهيم والمصطلحات.
- الفصل الثالث: يشمل الدراسة التطبيقية والتحليل البياني أما الفصل الرابع يضم الخاتمة والنتائج والمقترحات البحث.

6_المنهجية:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاسلوب التحليلي لتماشيه مع طبيعة الموضوع والذي يعتبر الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات، لتكوين القاعدة النظرية للبحث المنتقاة من مختلف المراجع والتعرف على واقع المناطق الحرة ودورها في تشجيع البينية وكذا على الجزائر.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

إنّ التطورات التي يشهدها العالم سواء اقتصادية أو سياسية منها تشهد تعاضماً كبيراً لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، مترافقاً بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسة المنظمة لتحرير العلاقات التجارية والمالية فيما بين مختلف بلدان العالم ولهذا الجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، إنّ فكرة المناطق الحرة قارة حركية تمثلت في منح تسهيلات في الموائى والمراكز التجارية وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة العمالة، بالإضافة إلى نمو التدخل القومي هذا ما دفع الحكومات لإنشاء هذه المناطق، فسنت القوانين والتشريعات التي تحكم عمل المناطق الحرة، وأعطت المزيد من الحوافز والامتيازات لتجعلها بؤرة لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في السياق الحديث، تلعب المناطق الحرة دوراً محورياً في تعزيز التجارة البينية بين الدول، خاصة في المناطق التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. فهي توفر بيئة استثمارية متكاملة تتميز بتسهيلات جمركية، ملكية أجنبية كاملة، وبنية تحتية متطورة، مما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج والتصدير وزيادة تنافسية السلع والخدمات المتبادلة بين الدول على الرغم من وجود العديد من المناطق الحرة في الدول العربية، إلا أن التجارة البينية العربية لا تزال تواجه تحديات عدة مثل تشابه الصناعات، عدم الاستفادة الكاملة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية، وقواعد المنشأ التي تحد من حركة السلع بين الدول العربية. وهذا يبرز أهمية دراسة أثر المناطق الحرة على تعزيز التجارة البينية وكيفية تفعيل دورها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة تحدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم المناطق الحرة، تطورها، وأهدافها، بالإضافة إلى تقييم أثرها على التجارة البينية، مع التركيز على العوامل التي تعزز أو تعيق هذا الأثر.

بهذا الإطار، تأتي أهمية البحث في المناطق الحرة كآلية استراتيجية لتعزيز التبادل التجاري البيني، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الإقليمي، مما يجعلها موضوعاً حيويّاً يستحق الدراسة والتمحيص.

2_ المناطق الحرة:**2_1 نشأة المناطق الحرة:**

تعود فكرة انشاء المناطق الحرة إلى نحو ألف عام، إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تستخدم لإعادة شحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية في العقود الأخيرة اعتمدت دول حوض البحر المتوسط على هذا النظام لتعزيز نشاط التجاري من أمثلة هذه المناطق جبل طارق (1704)، سنغافورة (1819)، هونغ كونغ (1842) كانت هذه المناطق تركز على إعادة التصدير وتموين الفن.

منذ نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، تطورت هذه المناطق من حيث الموقع حيث كانت تقتصر على الموانئ البحرية، ثم أصبحت تتخذ مواقع بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد بهدف تنمية المناطق النائية، كما تطورت من حيث نوعية النشاط، من مجرد مناطق تمنح الامتيازات لتنشط التجارة العابرة إلى ممارسة التخزين والتصنيع البسيط وصولاً إلى التصنيع الثقيل وأنشطة الحزمات المنوعة.

تسهر حجم الامتيازات والاعفاءات التي تحصل عليها هذه المناطق تطورا كبيرا، رغبة الدول في جذب رؤوس الأموال للعمل بالمناطق الحرة، جعلها تتسابق في منح الامتيازات والاعفاءات المختلفة للاستثمار في هذه المناطق. (العايشي، صفحة 45)

2_2 تعريف المناطق الحرة:

لا يوجد تعريف واحد للمنطقة الحرة وإنما يوجد تحديدا لحدود المنطقة أو الإجراءات والتنشيطات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين مجالات النشاط التي من الممكن ممارسة داخل تلك المنطقة.

تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (LONU) هي المنطقة الحرة في مجال جغرافي في حدود ثابتة ومداخلة مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون (إيمان أكرم، p. 6).

اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن موانئ بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه تستفيد الإعفاءات الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة، وتعرف أيضا بأنها مناطق معفاء من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، وتوفر بيئة

تقضي إلى جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وكذلك أنشطة النحت والتخزين والتوزيع.
(فقير، 2016، صفحة 52)

عرف المشرع الجزائري ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 1997/10/17 فإنه تحديده المنطقة الحرة بأنها منطقة فيها نشاط صناعي وتجاري وخدمات تقع في مساحات ممنوطة حدودها قد تشمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالغرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية وتمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ.

تعرف أيضا المناطق الحرة على أنها عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي على مساحة تتراوح بين 10 و500 هكتار مخصصة للمنتجات التصديرية وتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة فيما يتعلق بالقوانين لما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة.
(منور، صفحة 176)

وكتعريف للمنطقة الحرة فهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة المنطقة، الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول خارجا وذلك تهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج ودعم التجارة بين دول المنطقة وغالبا ما يتم التوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات بعد جولات تفاوض عديدة ومعقدة بين الدول الأطراف. (عمر، صفحة 21)

جدول 1 المصطلحات المرادفة لمعنى المناطق الحرة

Free zone	المناطق الحرة
Custous zone	المنطقة الجمركية
Duty free export processing zone	منطقة الأسواق الحرة
Export free zone	المنطقة الحرة للتصدير
Export processing free zone	المناطق الحرة لمعالجة التصدير
Forèufu trade zone	منطقة التجارة الأجنبية
Free economic zone	المنطقة الاقتصادية الحرة
Free production zone	منطقة الإنتاج الحرة
Free trade zone	منطقة التجارة الحرة
Indus travail export processing	منطقة الصادرات الصناعية
Industrial free zone	المنطقة الحرة الصناعية
Invest=ment formation zone	منطقة ترويج الاستثمار
Joint entropies zone	منطقة المشاريع المشتركة
Privileged export zone	منطقة تصدير الامتيازات
Special economic zone	المنطقة الاقتصادية الخاصة
Tox free trade zone	منطقة التجارة بدون ضرائب
Tox free zone	المنطقة المعفاة من الضرائب

المصدر: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، (دور مناطق الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر)، دراسة تجريبية المناطق الحرة في مصر والجزائر 2004-2004. اعداد الطالبة جميلة حديسي ، ص 9.

2_3 أنواع المناطق الحرة:

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق التجارية الحرة يتضح أن هناك عدة أنواع ومع مرور الوقت تطورات تلك المفاهيم لتشمل أنشطة أوسع كما أن مسميات المناطق الحرة تختلف باختلاف البلد ويمكن تحديد الأنواع التالية من المناطق الحرة.

2_3_1 من حيث طبيعة المنطقة الحرة: تشمل:

المنطقة الحرة العامة: تتسم بصفة أساسية بجمرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والمستثمرين والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاط وتشمل:

- المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية.
- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.
- المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد. (أوسرير، صفحة 42)

المناطق الحرة الخاصة: تكون مقصورة على مشروع و الأغراض التخزين صناعية أو لأي عمليات أخرى. (أوسرير، صفحة 42)

يشترط لإنشاءها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر. (أوسرير، صفحة 42)

2_3_2 من حيث طبيعة النشاط:

المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاطها على استيراد سلم خارج البلاد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب.

يمكن حصرها في 3 أشكال هي:

الميناء الحر: هو منطقة حرة تجارية تتكون من ميناء ما خلال مساحة أرضية أو بحرية أو معاً، تستثنى الإقليم الجمركي على نحو يمكن للبضائع الأجنبية أن تخله دون أن تخضع لأية رقابة. (حضازنة، 2010، صفحة 22)

_ **المحلات الحرة:** هي المناطق الاقتصادية حرة تجارية تتخصص في عمليات البيع بالتجزئة دون أداء جمركي، نجدها في الموانئ والمطارات.

_ **المنطقة التجارة الخارجية:** هي مناطق يمارس فيها النشاط الصناعي والتجاري في آن واحد ويعود نشأتها إلى 1934، وتتميز عن سابق ب: معاينة وتجريب واستعمال البضائع، معالجة وتعبير العلامات التجارية للبضائع وصنف إلى ذلك العمليات التقليدية (التخزين والبيع). (حضارنة، 2010، صفحة 22)

_ **المناطق الحرة الصناعية:** فهي عادة خارج أي معوقات جمركية وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة واعفاءات الضرائب الشركات وعدم خضوعها لأي قيود. (حضارنة، 2010، صفحة 22)

_ **المناطق الحرة للخدمات:** تأخذ الأشكال التالية:

أ/ **المناطق الحرة المالية:** تنقسم إلى قسمين:

- **المناطق الحرة البنكية:** هي مناطق جغرافية محددة داخل الدولة تُمنح فيها البنوك والمؤسسات المالية حرية أكبر في ماوله عمالها، وتطبق فيها أنظمة وتشريعات مالية مختلفة عن تلك المعمول بها في باقي أنحاء الدولة. هذه المناطق تعرف أيضا باسم "المراكز المالية الحرة" أو "المناطق المالية الخاصة".

- **المناطق الحرة للتأمين:** المناطق الحرة للتأمين هي مناطق جغرافية أو مراكز مالية تتمتع بأنظمة تنظيمية وتشريعية خاصة تتيح لشركات التأمين وإعادة التأمين حرية أكبر في ممارسة نشاطها، مع تركيز خاص على تأمين المخاطر الكبرى والمعقدة مثل:

- التأمين على الطائرات والسفن.

- التأمين على المنشآت النفطية والبتروكيميائية.

- الكوارث الطبيعية الكبرى (الزلازل، الأعاصير).

- التأمين على الأصول والشركات العملاقة متعددة الجنسيات

ب/ المناطق الحرة الإعلامية: مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات (الأردن، مصر، سوريا) أيالمناطق الحرة الإعلامية هي مناطق مخصصة داخل بعض الدول، تُقام فيها بنية تحتية متكاملة لإنتاج الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية، وتتميز بتسهيلات قانونية وإدارية وبيئة عمل متطورة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الإعلام. فيما يلي شرح مفصل لطبيعة هذه المناطق وأبرز النماذج العربية (alistiklal.net): .:

ت_المناطق الحرة المتعدد التخصصات

هي مناطق اقتصادية خاصة تُنشأ داخل حدودالدولة وتمُنح فيها تسهيلات استثنائية بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتتميز بقدرتها على استيعاب أنشطة متنوعة في قطاعات متعددة مثل الصناعة، التجارة، الخدمات اللوجستية، التعليم، التكنولوجيا، السياحة، والصحة. وتعد هذه المناطق أداة فعالة في تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وتوفر هذه المناطق مزايا كبيرة للمستثمرين، من بينها الإعفاءات الضريبية والجمركية، وحق التملك الأجنبي الكامل، وسهولة تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، إلى جانب البنية التحتية المتطورة والإجراءات الإدارية المبسطة. يتيح الطابع المتعدد التخصصات مرونة أكبر للشركات بمختلف مجالاتها، ويزيد من جاذبية المنطقة كمركز إقليمي أو عالمي للأعمال. ورغم ما توفره من فرص، إلا أن إدارتها تتطلب تكاملاً عالياً في السياسات والبنية التحتية، لضمان انسجام الأنشطة المختلفة وتحقيق أقصى استفادة اقتصادية. أي ان المناطق الحرة متعددة التخصصات هي مناطق اقتصادية خاصة تُنشأ لتجميع أنشطة اقتصادية متنوعة ضمن موقع جغرافي واحد، وتمُنح فيها الشركات تسهيلات وإعفاءات تشجيعية لمزاولة أعمالها في أكثر من قطاع اقتصادي، دون الحاجة إلى قيود تنظيمية صارمة كما هو الحال خارج هذه المناطق. (الامراتية، 2023)

2_4 أهمية انشاء المناطق الحرة :

ترجع أهمية المناطق الحرة لكونها تستجيب لأي متغير إقليمي أو عالمي جديد يواكب العولمة الاقتصادية ويزيد من شأن المنافسة العالمية بحيث تزداد أهمية تكتل المناطق في العالم تسود فيه التكتلات مثل: الاتحاد الأوروبي، الاستبيان، النفط، الأوبك، بحيث أنّ دولة لا تتماشى مع التكامل الاقتصادي وهي منطقة تجارة حرة تتحول إلى توطر مهمش، (حضارنة، 2010) بدأت الدول المقدمة في تحرير التجارة فيها بينما من جهة وبين دول العالم من جهة أخرى خلال انشاء المناطق الحرة وهذه تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية ، (نويمان، 2019) إنّ هذه المناطق تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والايجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة وزيادة الصادرات الدولة إلى الخارج وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات واستخدام التكنولوجيا المتطورة، علاوة على العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما والتي لا يقبل رجال الأعمال الاستثمار فيها مما يزيد من استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي. (حضارنة، 2010، صفحة 35)

و منه تكمن أهمية المناطق الحرة في:

_ قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الإعفاءات والحوافز التي تقدمها، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

_ تنمية المبادلات التجارية عامة، وتجارة الترانزيت خاصة؛ حيث إن فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات من دون خضوعها لأي قيود جمركية وغير جمركية كالقيود الكمية والنقدية وغيرها، إضافةً إلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين؛ تؤدي إلى زيادة قدراتهم التنافسية.

_ الإعفاءات التي تتمتع بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين، مما يسهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسواق العالمية. (شرف، 2005)

_ توفير فرص العمل إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تسهم على نحو مباشر وغير مباشر في توظيف الأيدي العاملة الوطنية وتكسيبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما ينعكس إيجابياً على رفع إنتاجية هذه القطاعات.

_ المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والمواصلات والمرافق والتأمين.

_ التكامل الصناعي إذ يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة؛ إذ إن كثيراً من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في المناطق الحرة بقصد تصديرها إلى الأسواق العالمية.

_ جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة، فقد زادت أهمية التكنولوجيا الحديثة في التنمية الاقتصادية وخاصة في عصر العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة على التصدير، ولاسيما أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي دوراً مهماً في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعدّ نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية وبالتالي زيادة قدرتها التصديرية.

_ تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية: وذلك عن طريق استغلال المواد الأولية والخام في عملية التصنيع بدلاً من تصدير الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جداً، لأنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وخلق قيم مضافة أعلى لها. (شرف، 2005)

_ التدريب والتنمية البشرية: حيث تسهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق، وبالتالي يكون لها مردود إيجابي على مهارة الأيدي العاملة المحلية وهذا قد يؤدي دوراً مهماً في الرفع من كفاءة هؤلاء العمال، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عند عودتهم إلى العمل في الشركات الوطنية. وهذا الأمر يتوقف على عدد هؤلاء العمال والمجالات التي تم تدريبهم فيها ومدة التدريب، وهل هناك تخصصات مشابهة في الشركات العاملة في المناطق الحرة بحيث يمكن أن تسهم في تحديث الأساليب الإدارية المتبعة في الشركات الوطنية، الأمر الذي يرفع من كفاءة العمال والمديرين المحليين.

_ تنشيط تجارة الخدمات: تشتمل على الخدمات المالية والاستشارية والمتضمنة خدمات البنوك والتأمين والدراسات والوساطات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وهي الخدمات التي يزداد الطلب عليها في المناطق الحرة لتكون بمنزلة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة وخارجها.

ودون أن ننسى أنه أهمية المناطق الحرة زادت عند سماحها بممارسة عملية التصنيع فيها، حيث تم انشاء مصانع تقوم باستيراد البضائع والمواد الخام تصنف مضخة وإعادة تصنيعها وتجميعها داخل المنطقة الحرة. ومن ثم تصديرها للأسواق الخارجية، كما أنها تساهم في زيادة الدخل القومي ودعم الميزان التجاري من خلال جذب رؤوس الأموال. (حضرنة، 2010، صفحة 35)

3_ التجارة البينية

3_1 تعريف التجارة البينية

إنّ مصطلح التجارة البينية يقيم كل من الصادرات والواردات المتطورة وغير المتطورة بين دول الأعضاء في كتل اقتصادي.

يضم: خلق وتحرير التجارة، التجارة بين دول الأعضاء الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

تمثل التجارة البينية فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل. (سليمان، 2018، صفحة 3)

كما تعرف أيضا التجارة البينية بأنها التجارة في السلع المشابهة الصنع والتكوين لكن تختلف من حيث النوعية والأفضلية فهي تجارة ذات اتجاهين.

تعرف أيضا التجارة البينية أو بمصطلح آخر التبادل التجاري البيني (Inta- Regional trade) بين الدول أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل المسائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أنّ التكامل الاقتصادي (من الناحية النظرية والتطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة بين الدول الأعضاء وذلك نتيجة لإزالة القيود الجمركية والإدارية بينها. (الدين، صفحة .)

نستخلص من التعاريف السابقة أن التجارة البينية عملية تبادل تجاري Inta-Regional trade أو التكامل الإقليمي التجاري Regional trade integration أو أيضا Local regional trade تعمل على خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحريرها من القيود التي تعيقها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة كفاءة الإنتاج.

3_2- نظريات التجارة البينية

قد برزت آراء نظريات عديدة والتي تفسر ظاهرة التجارة البينية وهذه الأخيرة هي ظاهرة ذات اتجاهين بحيث تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتجات الصناعية القائمة على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج. التجارة البينية، أو التجارة داخل نفس لقطاع الصناعي أو بين دول متشابهة اقتصادياً، تمثل جزءاً مهماً من التجارة الدولية الحديثة، وقد تطورت النظريات الاقتصادية لتفسير أسباب وأنماط هذه التجارة بشكل معمق.

3_2_1 النظريات الكلاسيكية

نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث): تفترض أن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة إنتاجية مطلقة، أي يمكنها إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، مما يزيد من كفاءة الإنتاج والتبادل التجاري.

نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو): توسع مفهوم سميث، وتؤكد أن الدول تستفيد من التجارة إذا تخصصت في السلع التي تتمتع فيها بأقل تكلفة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، حتى لو لم تكن تملك ميزة مطلقة. (وضع التجارة البينية في الدول العربية، 2024)

3_2_2 النظريات الحديثة

نظرية هيكشر-أولين: تركز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) بين الدول، وتفسر أن الدول تصدر السلع التي تعتمد بشكل كثيف على عوامل الإنتاج التي تملكها بوفرة.

نظرية التشابه بين الدول: (Linder Hypothesis) تفترض أن التجارة البينية تزداد بين الدول ذات المستويات المماثلة من الدخل الفردي، حيث تنتج الشركات سلعاً أولاً للسوق المحلي ثم تصدرها إلى أسواق مشابهة من حيث الطلب والتفضيلات.

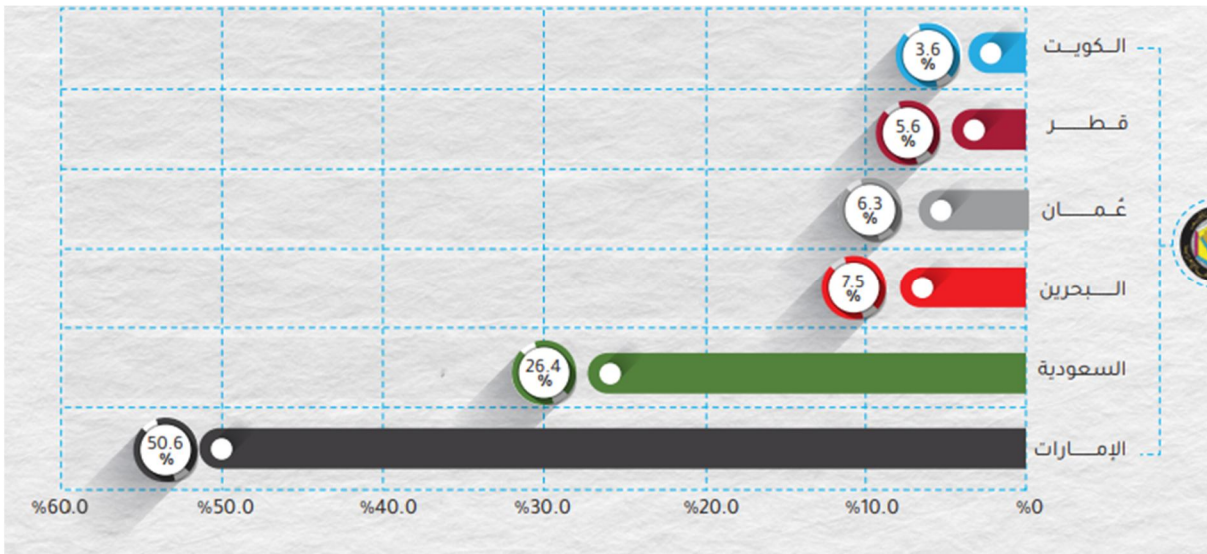
_نظرية اقتصاديات الحجم والمنافسة الاحتكارية (كروغمان): تشرح التجارة البينية من خلال وجود منتجات متميزة وتفضيلات المستهلكين للتنوع، بالإضافة إلى تأثير اقتصاديات الحجم التي تسمح للشركات بتخفيض تكاليف الإنتاج مع زيادة حجم الإنتاج. (وضع التجارة البينية في الدول العربية، 2024)

3_3 تجارب دولية

1_3_3 تجربة مجلس التعاون الخليجي

لقد ساهمت كل من دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة 50.6% من حجم التجارة البينية بقيمة بلغت نحو 66.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 61.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 7.8% كما ساهمت كل من المملكة العربية السعودية بنسبة 26.4% ومملكة البحرين 7.5% وسلطنة عمان 6.3% ودولة قطر 5.6%، دولة الكويت 3.6% كما يتضح في الشكل التالي: (العربية، 2024 ، صفحة 39)

رسم توضيحي 2 الشكل 2 : التوزيع النسبي (%) لمساهمة الدول الأعضاء لمجلس التعاون في التجارة البينية 2023.

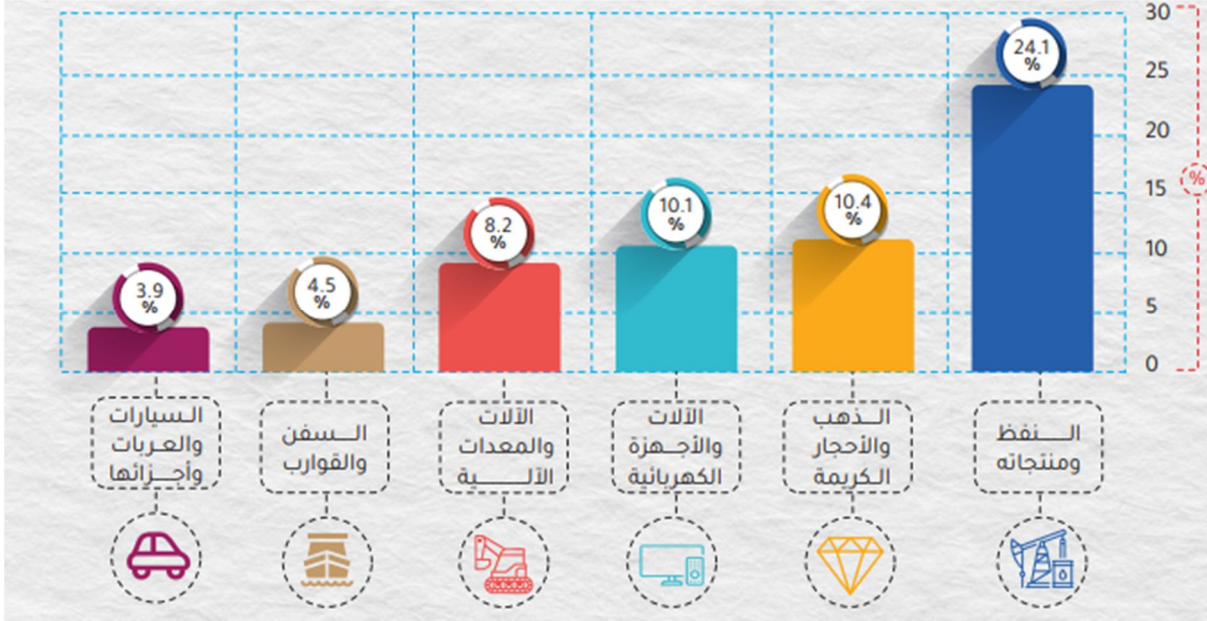


على صعيد حجم التجارة البينية لدول المجلس للعام 2023م (مقارنة باجمالي الصادرات السطحية البينية)

شكلت صادرات النفط ومنتجاته أعلى مساهمة في الصادرات الوطنية السلعية البينية بنسبة بلغت 24.1% وبما قيمته 31.7 مليار دولار أمريكي خلال العام 2023 مقابل 34.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022 بنسبة

انخفاض 8.8% مقارنة مع العام السابق، ثم تأتي صادرات الذهب والأحجار الكريمة في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت 10.4%

رسم توضيحي 3 كما يتضح من الشكل رقم 03: (العربية، 2024 ، صفحة 39)



المصدر: التجارة الخارجية لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية 2023

2_3_3 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA:

تتوزع مناطق التجارة الحرة في أنحاء العالم ومن أهمها منطقة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي تعتبر بشكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي، تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا خلال العقدین الآخرين من هذا الأخير تحولت الو.م.أ نحو الإشارة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقية تجارة حرة مع مجموعة من الدول ومن بينها اتفاقية "النافتا" لكل من أمريكا، كندا، المكسيك.

من خلال هذه الاتفاقية تضاعف حجم التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء ثلاث مرات تقريبا، كما نصت هذه الدول درجة غير مسبوقة من التكامل الاقتصادي.

تقوم على مبادئ تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.

- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاما تدريجيا حتى تلعب تماما بين الدول الثلاث.

- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل التكاليف النقل.
 - تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الو.م.أ.
 - العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية.
 - السماح بانقسام آخريين. (الوهاب، الصفحات 166-167-168)
- أحلت مكانها USMCA اتفاقية التجارة بين الو.م.أ و المكسيك وكندا في عام 2020.

جدول 2 فيما يلي يحتوي على البيانات الرئيسية المكلفة بالتجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول USMCA لعام 2022:

المؤشر	القيمة لعام 2022 (دولار)	التغير عن 2021	التغير عن 2012
اجمالي التجارة (سلع وخدمات)	1.800.0	-	-
الصادرات الاجمالية	789.7	-	-
الواردات الاجمالية	974.3	-	-
عجز الميزان التجاري محلي	184.6	-	-
صادرات السلع	680.8	16.0%+(94.1)	34%+
واردات السلع	891.3	20.5%+(151.5)	48%+
عجز الميزان التجاري	210.6	37.5%+(57.4)	-

17%+	(21.0)23.6%+	109.0	صادرات الخدمات
66%+	(17.6)27.0%+	83.0	واردات الخدمات
-	14.0%+	26.0	فائض الميزان التجاري للخدمات
-	9.5%+	569.0	رصيد الاستثمار الأمريكي في دول USMCA
-	8.0%+	623.1	رصيد الاستثمار من دول USMCA في أمريكا

المصدر: بناء على معطيات (NAFTA United states-Mexico- Canada Agreement (FACTS)

بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول اتفاقية USMCA نحو 1.8 مليار دولار في عام 2022 وبلغت الصادرات 789.7 مليار دولار بينما بلغت الواردات 974.3 مليار دولار وسجلت الو.م.أ عجزاً في الميزان التجاري للسلع والخدمات مع دول USMCA قدره 184.6 مليار دولار في عام 2022.

3_3_3 وضع التجارة البينية في الدول العربية:

أن التجارة البينية العربية تمثل نسبة تقل عن 13% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى. في حين تعاني المنطقة من معدلات استهلاك مياه تتجاوز ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، ما يضع ضغوطاً هائلة على الموارد المائية. كما تُفقد حوالي 30% من الأغذية المنتجة في العالم العربي بسبب سوء الإدارة في سلسلة التوريد، مما يزيد من انبعاثات الكربون ويهدر الموارد. أضف إلى ذلك يبلغ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية حوالي 8% فقط، وهو من أدنى المعدلات عالمياً. تراجع

متوسط قيمة التجارة السلعية البينية في الدول العربية خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، لتسجل نحو 119.2 مليار دولار في عام 2023 مقارنة مع نحو 129.4 مليار دولار في عام 2022. حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول بنسب بلغت 5.1 العربية انخفاضاً 2023 خلال عام بالمائة و10.6 بالمائة، ليصل كل منهما إلى 121.2 مليار دولار و117.3 مليار دولار على الترتيب. ويأتي تراجع التجارة البينية السلعية العربية كمحصلة للتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، إضافة إلى التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة (الموحد، 2014، الصفحات 200-201)

جدول 3: أداء التجارة العربية البينية (2019 - 2023)

معدل التغير السنوي (2023-2019)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	2023	2022	2021	2020	2019	2023	2022	2021	2020	2019	
1.4	-7.9	13.6	17.7	-14.3	0.4	119.2	129.4	114.0	96.9	113.0	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
1.8	-5.1	10.2	16.6	-12.0	0.7	121.2	127.7	115.9	99.4	112.9	الصادرات العربية البينية
0.9	-10.6	17.0	18.8	-16.6	0.01	117.3	131.2	112.1	94.4	113.1	الواردات العربية البينية

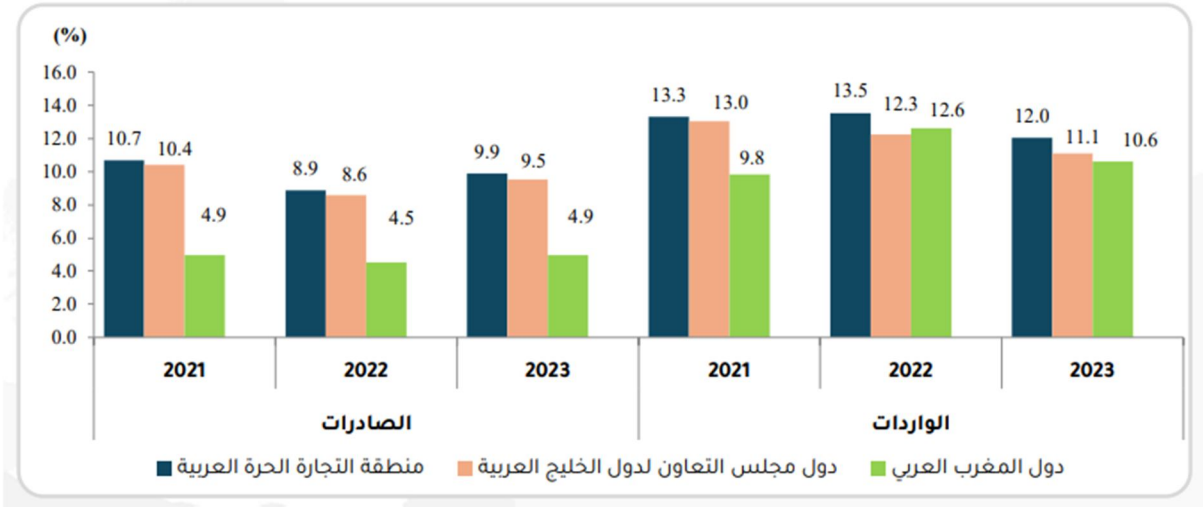
المصدر: التقرير العربي الموحد 2024 ص 201

على مستوى التجمعات العربية خلال عام 2023 فتشير البيانات إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية في كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما ارتفعت في منطقة اتحاد دول المغرب العربي. حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 5.2 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 6.9 بالمائة. في المقابل ارتفعت في دول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 2.9 في المائة، حيث ارتفعت في تونس والمغرب بنحو 4.4 في المائة وفي ليبيا بنحو 13 في المائة وفيما يخص تطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد ارتفعت خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 بكافة التجمعات العربية المذكورة، حيث ارتفعت من 8.9 في المائة إلى 9.9 في المائة في دول منطقة التجارة الحرة العربية، وارتفعت من 8.6 في المائة إلى 9.5 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي دول اتحاد دول المغرب العربي ارتفعت من 4.5 في المائة إلى 4.9 في المائة.

وبالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه التجمعات، فقد حققت تراجعاً في التجمعات الثلاثة المذكورة، حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 11.2 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج

العربي بحوالي 4.2 بالمائة، بينما كان التراجع الأكبر في دول اتحاد دول المغرب العربي وذلك بنحو 19 في المائة في ضوء تراجع واردات ليبيا البنينة بنحو 12.5 في المائة. وقد تراجعت مساهمة الواردات البنينة في إجمالي الواردات لهذه التجمعات الثلاثة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث تراجعت في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 13.5 في المائة إلى 12 في المائة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من 12.3 في المائة إلى 11.1 في المائة، وفي اتحاد دول المغرب العربي من 12.6 في المائة إلى 10.6 في المائة.

رسم توضيحي 4: الصادرات والواردات البنينة في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية (2023-2021)



المصدر : التقرير العربي الموحد 2024، ص 205

في ما يلي أبرز الإصلاحات التي اتخذتها الدول العربية لتسهيل التجارة عبر الحدود في السنوات الأخيرة الماضية:

- **الأردن:** تم تسهيل عمليات التصدير والاستيراد من خلال إجراءات التخلص الجمركي وتحسين استخدام النافذة الواحدة إلى جانب تحسين البنى التحتية في خبارك ومرافق العقبة.
- **البحرين:** أصبحت التجارة العابرة أسهل بفضل تحسين البنى التحتية وتسريع الإجراءات في أوتو شراء الملك فهد.
- **الكويت:** اعتمدت روابط الكترونية للجمارك ولتبادل المعلومات الالكترونية بين مختلف الإدارات المعنية بالتجارة.

- **المغرب:** أجرى المزيد من التطوير على نظام النافذة الواحدة مما قلص وقت الاستيراد. (- منطقة التجارة الحرة العربية،، صفحة 20)
- **موريتانيا:** أطلقت سلسلة من المبادرات في مرفأ نواكشوط، مثل الاستثمار في البنية التحتية، وتسريع حركة الشحن وتجميع الدفع في مكان واحد وإزالة شرط وزن جميع الحاويات، تحديث النظام الإلكتروني مما قلص وقت تقديم التصريح الجمركي لكل من الصادرات والواردات.
- **القطر:** تم تسهيل التجارة عبر الحدود بفضل أتمته نظام إدارة المعلومات الجمركية (SYDONIA++) والذي قلص وقت تحضير وتقديم الوثائق لكل من الصادرات والواردات. (- منطقة التجارة الحرة العربية،، صفحة 20)

4- الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

4-1- الدراسات السابقة:

4-1-1- الدراسات العربية:

- 1- **دراسة منور اوسريو:** بعنوان المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الزار 2005/2004 تهدف هذه الدراسة لدراسة أهم التغيرات والتحولت الاقتصادية المعاصرة في العالم ومحاوله كشف عن المستقبل المناطق الحرة كمناطق للاستثمار في إطار الاتجاهات العالمية فيما يخص المناطق الحرة وقد تم تطبيق هذه الدراسة على كل من مصر، الإمارات، المكسيك، كما تم عرض تجربة المناطق الحرة في الجزائر وقد وصلت هذه الدراسة إلى أن مجمل التحولات والتغيرات الاقتصادية المعاصرة تصب في مجموعها إلى تحرير التجارة الدولية على نطاق كبير، كما توصلت الدراسة إلى أن أنه من خلال ربط ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها، يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق الحرة على اختلاف صورها وأشكالها أحد السمات المميزة للاقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة، هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في كونها تعالج موضوع المناطق الحرة، إلا أن هذه الدراسة كانت دراسة

تحليلية لواقع ومستقبل المناطق الحرة في الدول النامية محل الدراسات في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة مدى دور المناطق الحرة على تشجيع التجارة البينية.

2- **دراسة فطيمة لبعل:** بعنوان المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية (2000-2010) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2011-2012: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة البينية، كما تهدف لابرز دور المناطق الحرة المشتركة في تنمية التجارة العربية البينية وقد خلصت الدراسة إلى أن المناطق الحرة المشتركة أحد الآليات التي يمكن الاستعانة بها لتعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي العربي فهي وسيلة فعالة لكسر القيود التجارية وتتيح الفرصة للمشاركة في العملية الإنتاجية بين الدول المشتركة في انشاء المنطقة الحرة وبالتالي فهذه الدراسة تخدم دراستنا في كونها تشابه معه في كونها نفس المتغير وهو المناطق الحرة والتجارة البينية إلا أنها تختلف عن دراستنا في كونها حصرت دراستنا في نوع محدد من المناطق الحرة المشتركة.

3- **دراسة كريم جابر،** بعنوان دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2011/2012: تهدف هذه الدراسة إلى اظهار أهمية المناطق الحرة على اقتصاديات البلدان العربية، فضلا على تحليل وتقييم الفائدة وتكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجتنبها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات كما تهدف لتبيين دور المناطق الحرة ومدى قدرتها على تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية فضلا على تحليل وتقييم الفائدة والتكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجنيها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات، كما تهدف لتبين دور المناطق الحرة ومدى قدرتها على تنشيط التجارة الخارجية في البلدان محل الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى أين رغم الخصوصيات الجغرافية وكطا مقومات النشاء وأيضا عوامل النجاح التي توفر ففي المناطق الحرة في المنطقة الحرة بيورسعين وجبل علي وبلارة"

4-1-2- الدراسات الأجنبية:

- Farol, T(2011).special economic zones in africa comparing "work bank"performance and learning global experience

تتناول هذه الدراسة أداء المناطق الحرة (المناطق الاقتصادية الخاصة في افريقيا وتغارنھا بالتجارب العالمية حيث تبين كيف أن المناطق الحرة تستخدم كأداة لتعزيز التجارة الإقليمية والدولية، وتحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس على التجارة البينية بين الدول.

- Areview of the role and impact fexport "Madani .D (1999)
World Bauk policy researcl working poper. ."processif zone

- تناول هذه الدراسة دور المناطق الحرة في تعزيز الصادرات وتبرز العلاقة بينها وبين نمو التجارة البينية خاصة في التجمعات الاقتصادية مثل ASEAN و Mercèfur.

4-2- تمييز الدراسة الحالية:

رغم وفرة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور المناطق الحرة في تشجيع التجارة البينية إلا أن تمييز دراستنا الحالية من خلال:

- 1- التركيز المحدد على المناطق الحرة والتجارة البينية حيث تناول بالدراسة والتحليل الكيفية التي تساهم بها في زيادة حجم التبادلات التجارية بين دول ضمن تكتل جغرافي واقتصادي مشترك.
- 2- استخدم منهج تحليلي: بتوظيف أدوات تحليل كمية.
- 3- التركيز على السياق العربي الإقليمي.

5_ خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن المناطق الحرة تمثل أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وتسهيل حركة التجارة، وزيادة القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية. فهي تتيح مزايا عديدة كالإعفاءات الجمركية والضريبية، مما يسهم في تشجيع الإنتاج والتصدير. ومن جهة أخرى، تعكس التجارة البينية تطوراً نوعياً في أنماط التجارة الدولية، حيث تقوم على تبادل السلع ضمن نفس القطاع الصناعي، مدفوعة بالتخصص والتمايز ووفورات الحجم. إن تلاقي دور المناطق الحرة مع ديناميكية التجارة البينية يشير إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، تُسهم فيها السياسات الذكية والبنية التحتية الداعمة في تحقيق تنمية مستدامة وتنافسية عالمية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

لقد شهد العالم تطورات اقتصادية دعت إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال من جهة وتنامي التوجه نحو تشكيل كتلتا إقليمية بين مختلف دول العالم من أجل حماية اقتصادياتها والصمود في وجه المنافسة العالمية من جهة أخرى. كل هذا دفع بالدول العربية إلى التقليل الحاد والحرص على إنشاء كتلة اقتصادي عربي تهدف من خلاله إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك. تعد التجارة البينية من الركائز الأساسية للتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة، لاسيما بالنسبة للدول النامية الساعية إلى تنويع اقتصاداتها وتخفيف الاعتماد على الموارد الطبيعية. في هذا السياق، تشكل الجزائر نموذجا مهما لدولة تمتلك إمكانات اقتصادية وجغرافية كبيرة، لكنها لا تزال تواجه تحديات في بنية تعيق اندماجها الفعال في شبكات التجارة الإقليمية والدولية. على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهت الجزائر في السنوات الأخيرة، لا تزال التجارة البينية سواء على الصعيد المغربي أو الإفريقي محدودة من حيث الحجم والتنوع. فالصادرات الجزائرية لا تزال تركز في المواد الأولية، خاصة المحروقات، في حين أن المبادلات التجارية مع دول الجوار تفتقر إلى الديناميكية التي تميز التكتلات الاقتصادية الأخرى. يعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف البنية التحتية اللوجستية، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وغياب التنسيق السياسي والاقتصادي الفعال. في المقابل، تطرح المناطق الحرة كأداة استراتيجية لتعزيز التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة ملائمة للتبادل التجاري والإنتاج الصناعي المتكامل. على الرغم من أن الجزائر لم تستغل بعد هذا الخيار في الشكل الأمثل، إلا أن الرؤية الاقتصادية الجديدة التي انتهت الحكومة تشير إلى نية واضحة لتفعيل هذه المناطق، خاصة في المناطق الحدودية وموانئ التصدير، بهدف تعزيز التنافسية وتكثيف المبادلات مع الدول الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). مع اقتراب أفق 2030، تتجه الأنظار نحو مستقبل التجارة الجزائرية في ظل التحولات الحيوانية-اقتصادية الإقليمية والدولية، وإمكانية إعادة توقع الجزائر كلاعب اقتصادي محوري في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. يتطلب تحقيق هذا الطموح إصلاحات هيكلية عميقة، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات، بالإضافة إلى تحديث الإطار القانوني والتجاري بما يتماشى مع المعايير الدولية.

2_ واقع المناطق الحرة بالجزائر:

تأسست فكرة المناطق الحرة في الجزائر بداية من تعديل قانون الجمارك ضمن قانون المالية لسنة 1993، ثم جاء قانون الاستثمار رقم 12/93 ليؤطرها قانونياً بشكل أوسع. المناطق الحرة في الجزائر هي مناطق تابعة للدولة لكنها تعامل تجارياً كأنها أجنبية، وتقدم فيها تسهيلات وامتيازات كبيرة لجذب الاستثمار وتنمية التجارة توجد خمس مناطق حرة مقررّة حالياً في ولايات الوادي، اليزي، إن قزام، برج باجي مختار، وتندوف، وهي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار وخاصة في إطار التكامل الإفريقي يجري التحضير لإنشاء مناطق حرة جديدة في ميناء جن-جن (ولاية جيجل)، بوشبكة (ولاية تبسة)، والطارف، مع إمكانية توسعتها لتشمل المنطقة الصناعية بيلارة، وذلك ضمن مشروع توسعة ميناء جن-جن كما تم الإعلان عن إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري بين الجزائر وخمس دول إفريقية خلال عام 2024، تشمل موريتانيا، تونس، ليبيا، مالي، والنيجر، بهدف تعزيز التجارة البينية تهدف الجزائر من خلال هذه المناطق إلى زيادة حجم المبادلات التجارية البينية مع دول الجوار وإفريقيا، وتعزيز صادرات المنتجات الوطنية، وتقليل فاتورة الاستيراد. كما تسعى الجزائر إلى جعل المناطق الحرة محاور استراتيجية تربط بين الشمال الجزائري وشمال أفريقيا الغربية، خاصة في ولاية تندوف التي تعتبر ذات بعد استراتيجي هام. تم المصادقة في جوان 2022 على مشروع قانون جديد ينظم إنشاء المناطق الحرة، ويضع أسساً لتسييرها عبر شركة جزائرية مختصة ولجنة وطنية للمناطق الحرة، مع التركيز على تحقيق الفعالية والنجاح الاقتصادية لضمان ديمومتها. ان الجزائر في طور تطوير وتوسيع شبكة المناطق الحرة عبر عدة ولايات استراتيجية، مع توفير تسهيلات قانونية وجمركية كبيرة لجذب الاستثمار وتعزيز التجارة مع دول الجوار وإفريقيا، وذلك ضمن رؤية اقتصادية شاملة لتعزيز التنمية والتكامل الإقليمي. (دريدي، 2023، الصفحات 6-7)

3_ خصائص المناطق الحرة في الجزائر:

حدد المشرع الجزائري الخصائص التالية:

- أ- تتم فيها عمليات التصدير والاستيراد أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.
- ب- تتم المعاملات التجارية في هذه المنطقة بعمليّات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي (بنك الجزائر).
- ت- تحدث المنطقة بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها وعند الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها.

ث- يتم استغلال المنطقة الحرة عن طريق امتياز ويخضع لقواعد التجارة الخارجية. (بابا، 2004، صفحة 151)

3_1 المنطقة الحرة بلارة:

الجزائر كغيرها من الدول سارعت لإنشاء المناطق الحرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق جملة من الأهداف أهمها الخروج من الأزمة الخانقة حيث أنشأت المنطقة الحرة الأولى والوحيدة في ولاية جيجل المعروفة باسم المنطقة الحرة بلارة.

في إطار تشجيع الإستثمار وتحفيزه اقترح المرسوم التشريعي رقم 12/93 صيغة جديدة وهي صيغة المناطق الحرة كوسيلة ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وقد أوكلت مهمة اختيار الموقع المناسب لهذا المشروع لوكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) وكان ذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) التي كلفت بالدراسة التقنية ولقد تم اختيار بلارة بولاية جيجل من بين 15 ولاية كانت قد أودعت ملفات ترشحها.¹

¹ - جميلة حديسي، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مصدر سابق، ص 116-117.

جدول 4: النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة.

الترتيب	النقاط	معيار التهيئة العمرانية	المجموع	المعيار د	المعيار ج	المعيار ب	المعيار أ	الولايات
1	18542	2500	13342	1984	558	1800	9000	بجاية
2	15157	4000	11157	1226	281	1750	7900	جيجل
3	13772	2500	11272	2252	970	1700	350	عنابة
4	12226	2500	10726	1117	659	1700	6450	تلمسان
5	13124	-	13124	4110	1164	1300	6550	وهران
6	10541	2500	8041	1237	304	1550	4950	مستغانم
7	7835	-	7835	1488	497	1200	4050	سكيكدة
8	7105	1000	6105	1175	530	1300	3180	الشلف
9	6724	-	6724	1033	331	1650	3650	تبسة
10	6453	1000	5453	818	85	1200	3350	تمنراست
11	5891	1000	4891	248	93	1200	3350	إبزي
12	4725	1500	3225	885	240	1700	400	الأغواط
13	4377	1500	2877	609	118	1550	600	سوق أهراس
14	3739	-	3739	918	371	1550	800	البويرة
15	2536	-	2536	631	255	1350	300	الطارف

المصدر : كريم جابر: دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية- جامعة المسيلة 2012/2011 ص 103.

المعيار أ: الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار ، الميناء، الطرق البرية، السلك الحديدية).

المعيار ب: نوعية وامكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات).

المعيار ج: توفر اليد العاملة المؤهلة والمهارات المحلية.

المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتأمين، قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الإدارية).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ولاية جيجل احتلت المرتبة الثانية في هذا الترتيب إلا أنها فازت باحتضان أول منطقة حرة في الجزائر، قد برزت الوكالة هذا بالمعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية التي حياها تحظى بمعامل أكبر من أجل إعطاء أهمية أكبر للتنمية الجهوية كما نلاحظ أن المعايير الموضوعية لاختيار مكان إقامة المنطقة الحرة لم تتضمن معيار الأمان والذي يعتبر معيار نجاح أي منطقة حرة.

بعد هذا الاختيار قامت الدولة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 67-206 الصادر سنة 1997 الذي يرسم منطقة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر حيث نصت المادة 2 من هذا المرسوم على أنه " تنشأ منطقة حرة على صعيد بلدية الميلية وبمكان تدعى "بلارة" يقع على بعد 40 كلم من ميناء جن جن و 40 كلم من مطار الطاهير. (- المرسوم التنفيذي رقم 106)

2_3- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ZLECAF

قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات وفي هذا الإطار شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020 وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية لهذه المناطق الحرة. (الخارجية، 2025)

كان انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق هدف تقليص التعيين لقطاع المحروقات وكذلك فرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاورات الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الاتحاد الافريقي أن يؤدي المبادلات البينية بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022.

تشهد الجزائر تطورا ملحوظا في انشاء وتطوير المناطق الحرة بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية من الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة في الجزائر كالتالي: (زين، صفحة 157)

- **الإعفاءات الضريبية:** يتمتع المستثمرون في المناطق الحرة بإعفاء ضريبية تشمل ضريبة القيمة المضافة TVA، ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية IBS وضريبة الدخل الإجمالي IRG .

- **التخفيضات الجمركية:** يتم تقديم تخفيضات جمركية بنسبة تقل إلى 50% للمعدات المستوردة المستخدمة في المشاريع الاستثمارية في مناطق حرة.

- **الإعفاء من الضرائب المحلية:** بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب الوطنية يستفيد المستثمرون، بما في ذلك تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص و الموافقات الضرورية.

- **الدعم المالي والتقني:** توفر الحكومة أيضا الدعم المالي والتقني للمستثمرين، مثل القروض المسيرة وبرامج التدريب والتأهيل وبرامج التدريب والتأهيل.

هذه الحوافز والتأهيلات تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في البلاد.

4 الجزائر مع مجموعة من المناطق الحرة الحدودية .

4_1 المعبر بين الجزائر وتونس:

تسعى كل من تونس والجزائر لتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بين الطرفين سنة 2008 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2014 من خلال توسيع الاستثمارات بين الطرفين، حيث يبلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين التونسيين في الجزائر 600 شركة أغلبها صغيرة ومتوسطة في حين تنشط في السوق التونسية 600 شركة جزائرية معظمها تستقل في قطاع النسيج والجلود، يؤكد تقرير أصدره البنك الدولي عام 2019 على وجود العديد من الفرص لزيادة التجارة بين البلدين فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضمن الصادرات المتبادلة خدمات النقل والغذاء والمعادن والكيميائيات. (اسلام، 2025)

4_2 معبر تندوف التزويرات بين الجزائر وموريطانيا :

هذا المعبر بمثابة طريق حرير افريقي "...الحركة التجارية بين الجزائر وموريطانيا لتمتد إلى كل دول غرب افريقيا ويكفي أنه على الصعيد الثنائي بإمكان الجزائر وبالنظر إلى الطفرة الزراعية التي تعرفها الكثير من مناطق جنوب الغربي تزويد الشقيقة موريطانيا بكل ما تحتاج اليه من مواد غذائية ومن خضر وفواكه وسلع أخرى وشهد معدل التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الأخيرة تزيادا ملحوظا، حيث ارتقي من 38 مليون دولار عام 2016 إلى 56 مليون عام 2017، حيث تصدر الجزائر إلى موريطانيا وعبرها إلى افريقيا المواد الغذائية والتقنية المعاد تحويلها والمواد واسعة الاستهلاك واستنادا إلى احصائيات المديرية العامة للحمارك الموريطانية فإن الصادرات الجزائرية بلغت 8.7 مليون دولار خلال الثلث الأخير من عام 2020، مما يجعلها الممون الافريقي الثاني لنواكشوط. (المدار، 2025)

4_3 المعابر مع كل من النيجر ومالي:

أعدت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة (تبادل سلع بسلع مع وضع شروط جديدة بداية من السنة الماضية، وتأتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة اقتصادية طبيعية إلى العمق الافريقي وفي إطار تنويع الصادرات، وتعتبر تجارة المقايضة الحدودية نظاما لتبادل السلع من دون معاملات مالية معمول بها سابقا، ولكنه يتم حاليا وفق شروط محددة تحظى هذه التجارة باطار قانوني ويتقيد منها سكان المحافظات الجنوبية الحدودية من المستغلين على التجارة خاصة أن هناك علاقات اجتماعية قوية تربط بين سكان هذه المناطق من بلدان الجزائر ومالي والنيجر وحسب أرقام رسمية فإن هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ما قيمة 70 مليار دينار جزائري. (كعيش،، 2025)

4_4 الطريق العابر للصحراء:

تراهن الجزائر على الطريق العابر للصحراء لربط موانئها في الشمال بالعمق الافريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص العمل ليس للجزائر فحسب، وانما للبلدان التي يمر عبرها الطريق، كما أنه يفتح آفاقا من خدماتها، خصوصا مع التشغيل القريب لميناء الحمدانية شرشال في الجزائر الذي يشكل منفذ عبور وشحن بين افريقيا وأوروبا وتربط طريق "الوحدة الافريقية" الأراضي التونسية بالجزائر ومنها إلى لاغوس النيجيرية مرورا بكل من مالي والنيجر حيث تبلغ المسافة الاجمالية للطريق 9900 كلم. 2315 كلم منها داخل التراب الجزائري وتبلغ

التكلفة الاجمالية للمشروع حوالي 6 مليارات دولار أمريكي رصدت من أجلها الجزائر 26 مليار دولار لإنجاز الجزء الخاص بها. (إيمان، 2025)

واقع التعاون الشراكة التجارية بين الجزائر وموريتانيا

الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب القطاعات لسنة 2017:

جدول 5: الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حسب قطاعات 2017.

قطاع الصناعة 2% (1 مليون دولار)		قطاع الصناعات الغذائية 98% (49 مليون دولار)	
أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)	أهم المنتجات المصدرة	القيمة (مليون دولار)
المصل المضاد	0.11	السكر	46.02
الأدوية	0.10	التمور	1.71
المناديل والحفاظات	0.09	المارغرين	0.57
البلاط والسيراميك	0.09	العجائن الغذائية	0.61
ألات وأجهزة التكييف الهوائي	0.06	البسكويت المضاف إليها الخليات	0.05
التلاحات والجمدات	0.05	المياه المعدنية والغازية	0.05

المصدر: نفس المصدر السابق.

تعتبر هذه الصادرات جد محتتمة من حيث الحجم والتنوع كما تلاحظ أن كل الصادرات كانت خارج المحروقات، تمثلت نسبة 98% من هذه الصادرات في الصناعات الغذائية في حين 2% فقط من الصناعات الغير غذائية.

الواردات الجزائرية من موريتانيا: بلغ متوسط الواردات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة 0.3 مليون دولار بذروة قدرت 0.7 مليون دولار سنة 2013 معظمها من منتجات الصيد البحري.

رسم توضيحي 5: تطور الواردات الموريتانية نحو الجزائر 2017/2012.



المصدر: نفس المرجع السابق

-المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2021/2016

جدول 6: المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2021/2016

الوحدة : مليون دولار.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	1046.2	1204.5	1264.2	1300	1032	946
الواردات	521.3	564.3	612.4	400	28.2	237

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات Kapitalis.com monnpost.com

تاريخ الزيارة 2025/05/27.

نلاحظ من خلال الجدول بأن المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس شهدت نشاطا مزيادا ومستمر لكن بالرغم من هذا النشاط الذي يعود فضله لاتفاقية التجارية المبرمة بين الطرفين تمهيدا لانشاء المنطقة الحرة الطلب العربي إلا أن صادرات الجزائر بدأت في الارتفاع تدريجيا من سنة إلى أخرى حيث يلفت ذروتها سنة 2019 بقيمة 1.3 مليار دولار ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا حتى وصلت سنة 2021 إلى 946 مليون دولار ويعود بسبب هذا الانخفاض إلى جائحة كورونا وغلق الحدود بين البلدين مما أدى إلى انخفاض النشاط التجاري في هذه المنطقة.

المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020

جدول 7 : المبادلات التجارية بين الجزائر ومالي الفترة 2018-2020.

الوحدة: دينار

السنوات	2018	2019	2020
الصادرات	191.936.540	197.848.000	105.194.800
الواردات	805.085.500	199.492.040	66.210.300

المصدر: وضعية. زوييني 2021، ص 41.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر نحو مالي في تزايد مستمر هذا راجح إلى إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين ولكن ما يلاحظ أيضا أن وارداتها أكثر من صادراتها خصوصا سنتي 2018 و 2019 ولكنها بدأت في الانخفاض سنة 2020.

جدول 8 طور المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية 2015/2020 الوحدة: مليار دولار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	1.48	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الصادرات	2.19	1.79	1.8	2.86	2.63	0.64
الرصيد	0.71	0.28	0.6	0.54	1.37	0.01

المصدر: www.trade.map.com

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الجزائر من افريقي في انخفاض مستمر مع مرور الوقت، حيث سجلت سنة 2015، 1.48 مليار دولار لتتخفف إلى 0.65 مليار دولار سنة 2020 وهذا راجح إلى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات مع الصين والإتحاد الأوروبي وضعف العلاقات الجزائرية الافريقية أما بالنسبة للصادرات فشهدت انخفاضات وارتفاعات أي عدم استقرار حيث سجلت 2.19 مليار دولار سنة 2015 ثم 2.63 سنة 2019 ثم لتتخفف سنة 2020 بسبب جائحة كورونا لتعاود ارتفاع سنة 2021 بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل غزو السوق الافريقية وترجع أسباب تذبذب الآداء التجاري مع الدول الافريقية في السنوات السابقة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم استقرار في السعر والعرض والطلب.

جدول 9: هيكل الدراسات خارج المحروقات للجزائر لبعض الدول الافريقية كشرط للفترة 2016-2020: الوحدة : مليون دولار

نوع المنتجات	تونس	موريطانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد غذائية	130.77	66.53	28.99	70.23	4.40	0.92
سلع تجهيزات	0.49	0.15	0	0	0	0.03
سلع تجهيزات صناعية	16.78	0.60	1.83	2.03	5.01	0.66
سلع استطلاعية ع. غذائية	36.62	2.08	4.65	5.91	0.82	0.91
منتجات نصف مصنعة	50.20	9.15	65.74	3.05	21.66	44.90
المواد الخام	12.27	0.11	0.11	0	2.24	0.02
المجموع	247.14	78.63	101.32	81.24	34.17	47.44

المصدر: زحروف عامر، دحو سليمان، مستغل منطقة التجارة الحرة الافريقية دورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو جزائرية عرض نماذج التكتلات إقليمية اقتصادية، مجلة التيار الاقتصادية، المجلد 8، ص 746-747 .

من خلال الجدول بينت أن الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المتوجهة إلى الدول الإفريقية متواضعة تصدرها مؤسسة كمتوسط الفترة بقيمة 247.14 مليون دولار وأن التجارة البينية الأفرو جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بنسبة 60% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى الدول الإفريقية بالإضافة إلى مصر، ويغلب عليها المواد الغذائية بنسبة 51% كما نلاحظ ارتفاع ملموس لها في التوازن الأخيرة 2021/2019 وذلك راجع إلى سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات من بوابة إفريقية، هذا ما يبرز أهمية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية.

5_ التجارة البينية للجزائر افاق 2030

ان تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في افاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل: سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نموب 5,6 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية. وهكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة. أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذته قدراته الاستراتيجية وتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد، يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب5,6 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للنتائج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يضاعف ب3,2 مرة إلى جانب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3ر5 في المائة حاليا إلى 10 في المائة. غير أن بلوغ هذا الهدف يتلب رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

5_1 عصرنة القطاع الفلاحي:

من أجل بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات ويسعي النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال

"تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من بطن الأثري على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره." كما يهدف إلى تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من أجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

وتشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي لنشاط المنتج والتيرة السريعة التي يجب على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه". وبخصوص الاستثمار ينتظر من أجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي.

وعلى هذا الأساس يجب أن تهدف إلى تحسين الانتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه سواء. من أجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدرج ابتداء من عام 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار بالجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفيما يتعلق بقادرة الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادر خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من الإنتاج المحروقات قابل للتصدير ويعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة والصناعة و ال خدمات).

وينتظر أن تسمح باستمرار وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضع ميزان المدفوعات ابتداء من عام 2020 اعتبار محررو الوثيقة أنه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة سو يجب على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقل الذي ينتظره في عام 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسي مرتبطة بحجم التغيرات في هيكله وتطور الإنتاجية الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحويل الطاقوي. ومن أجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاءت النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الأساسي و تشكيلة لجنة ماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بالباحثين و خبراء وكذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة صلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية من أجل تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مركبة بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للسيطة وضبط العقار وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية واطفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

5_2 زيادة الصادرات خارج الحروقات: تراهن السلطات الجزائرية، وفقا لها الحكومية الجديدة، على تحقيق صادرات خارج المحروقات ب 30 مليار دولار في آفاق 2030، بينما تمثل حاليا 7 مليار دولار، وفقا للأرقام الرسمية. بالمقابل، تجاوزت واردات الجزائر 46 مليار دولار، في نهاية العام الماضي، ما يجعلها حتى الآن سوق استهلاكية أكثر منها قطبا للإنتاج والتصدي، حيث لا تزال تعتمد بشكل أساسي في تحصيل النقد الأجنبي على واردات النفط والغاز بما يزيد عن 50 مليار دولار رقم مصطفى بن بادة، الوزير السابق للتجارة، المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري من بين الأفضل حاليا في المنطقة (نمو بنسبة 4.3٪ وتضخم أقل من 6٪ واحتياطي أجنبي يفوق 70 مليار دولار)، مما يؤهله للعب أدور متقدمة في محيطه القاري والإقليمي، خاصة بتصنيفه مؤخرا أفريقيا الثالث من قبل البنك الدولي وقال بن بادة للجزيرة نت "رغم الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، إلا أن الحكومة تدفع بجميع المتعاملين إلى تعزيز التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، ما جعل الناتج الإجمالي المحلي في حدود 266.78 مليار دولار. "ومن أجل تأمين شامل للاقتصاد من تأثيرات إيرادات النفط والغاز، تسعى الجزائر إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع الحروقات، وقد بلغت في ظرف قصير 7 مليارات دولار، بفضل منتجات الحديد والسمنت ومنتجات أخرى من الزراعة والصناعات متنوعة .

5_3 المعرض الإفريقي للتجارة البينية 2025:

الجزائر تطمح إلى نجاح النسخة الرابعة على جميع الأصعدة معرض الإفريقي للتجارة البينية (IATF)، الذي سيقام في الجزائر العاصمة من 4 إلى 10 سبتمبر المقبل، حدثا قاريا بارزاً يمكن الجزائر من تأكيد مكانها في القارة الإفريقية، مع طموحها لنجاح هذه النسخة الرابعة على جميع الصعد. قبل ستة أشهر من انطلاق هذا الحدث، الذي يحمل شعار "بوابة إلى فرص جديدة"، تم تكثيف الإعدادات لاستضافته، مع السعي لجعل هذه النسخة الأهم منذ إطلاق المعرض في عام 2018، من حيث المشاركة والتأثير والاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي سيتم توقيعها بهذه المناسبة وتولي السلطات العليا في البلاد اهتماما بالغا للنجاح هذه النسخة الرابعة، خاصة أنها ستشكل فرصة للجزائر لإعادة تأكيد دورها كمحرك للتنمية في القارة،

ودورها الفعال في تعزيز الاندماج الاقتصادي الإفريقي. وفي هذا السياق، يعول المنظمون على مشاركة أكثر من 2000 عارض من 140 دولة، واستقبال أكثر من 35 ألف زائر، مع التطلع إلى توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تتجاوز قيمتها 44 مليار دولار خلال هذا الحدث الذي ينظم كل عام. وشهدت النسخة الثالثة، التي نظمت في مصر من 9 إلى 15 نوفمبر 2023، مشاركة أكثر من 1900 عارض من 130 دولة، وجذبت 28 لف زائر، بينما بلغت قيمة الاتفاقيات الموقعة 43,8 مليار دولار.

منذ اختيار الجزائر لاستضافة هذه الفعالية، اتخذت السلطات العمومية جميع التدابير اللازمة لضمان أفضل الظروف لتنظيم المعرض، حيث تم إطلاق مشاريع كبيرة، من بينها بناء أجنحة عرض جديدة توفر مساحات لا تقل عن 100 ألف متر مربع.

تتابع الجزائر إلى ترك بصمة مميزة في هذه النسخة الرابعة، التي ستقام بالتوازي بين قصر المعارض بالصنوبر البحري والمركز الدولي للمؤتمرات (الجزائر العاصمة)، من خلال برمجة عدة فعاليات متزامنة. تشمل الفعاليات المبرمجة معرضا تجاريا بمشاركة دول وشركات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في الإنتاج والخدمات، إلى جانب منتدى حول التجارة والاستثمار يستمر لمدة أربعة أيام ويجمع شخصيات إفريقية ودولية بارزة.

كما ستقام منصات مخصصة لروابط إفريقيا الإبداعية (كانكس، - CANEX) إضافة إلى لقاءات الأعمال الثنائية، (B2B) واجتماعات لتعزيز التبادل التجاري وإبرام اتفاقيات استثمارية

6_ نتائج الدراسة:

_ ضعف التجارة البينية الحالية:

كشفت الدراسة عن محدودية التجارة بين الجزائرية سواء على المستوى المغاربي أو الإفريقي، إذا تبقى نسبة المبادلات منخفضة مقارنة بالإمكانات الاقتصادية للبلاد، مع استمرار الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات.

_ قصور في تفعيل المناطق الحرة:

أظهرت الدراسة أن المناطق الحرة في الجزائر لا تزال دون الدور المتوقع منها في دعم التجارة والاستثمار، بسبب غياب إطار تشريعي محفز، وضعف البنية التحتية، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

_ فرص واعدة في أفق 2030:

تشير التوجهات المستقبلية إلى إمكانيات في تنويع التجارة الخارجية، خاصة مع تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى خطط الحكومة لتنويع القاعدة الإنتاجية والصناعية.

_الحاجة إلى إصلاحات هيكلية

أوصت الدراسة بضرورة تسريع إصلاحات الاقتصاد الوطني، خاصة ما يتعلق بتبسيط الإجراءات الجمركية، تحسين بيئة الأعمال، تطوير الخدمات اللوجستية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التصدير

_أهمية التكامل الإقليمي:

أكدت الدراسة على أهمية تكثيف التعاون الإقليمي مع دول الجوار من أجل بناء شبكة تجارية مغاربية وإفريقية قوية، تعزز من قدرة الجزائر على التفاوض داخل الأطر التجارية الدولية

7_ خلاصة الفصل:

أن التجارة البينية الجزائرية لا تزال تعاني من ضعف كبير على مستوى الأداء والهيكلية، رغم الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية التي تزخر بها البلاد، وبالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يؤهلها للعب دور محوري في التبادلات المغاربية والإفريقية. لقد تبين أن هذه المحدودية تعود أساسا إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع الحروق، وضعف التنوع في القاعدة الإنتاجية، إلى جانب العراقيل المرتبطة بالبنية التحتية والنظام الجمركي. كما كشف التحليل أن المناطق الحرة في الجزائر لم تؤدي بعد دورا فعالا في تحفيز التجارة وجذب الاستثمارات، بسبب غياب إطار قانوني أو تسريعي ملائم، وغياب الإرادة الفعلية لتفعيلها ضمن رؤية متكاملة نموية. ومع ذلك، تبرز المناطق الحرة كأداة وعدية لتنشيط المبادلات التجارية وتنويع الصادرات، شريطة إدراجها ضمن سياسة اقتصادية مدروسة وشاملة. أما على آفاق المستقبل في أفق 2030، فتبدو الفرص متاحة أمام الجزائر لتعزيز التجارة البينية، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى توجه الدولة نحو إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحسين مناخ الأعمال. غير أن تحقيق هذه الآفاق يظل رهينا في مدى التزام الجزائر بتسريع الإصلاحات الهيكلية، وتوفير بيئة قانونية وإدارية محفزة للاستثمار والتجارة، وتفعيل آليات التعاون والتكامل الإقليمي.

الفصل الرابع

الخاتمة

1_الخاتمة:

تشكل المناطق الحرة أداة استراتيجية فعالة في سياسات التنمية الاقتصادية والتجارية، ما توفرها من بيئة تحفيزية لجذب الاستثمارات، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن للمناطق الحرة دورا محوريا في تنمية التجارة البينية بين الدول، من خلال تقليل الحواجز الجمركية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير بنية ملائمة للأنشطة التجارية والصناعية. وركزت الدراسة بشكل خاص على حالة الجزائر، التي بالرغم من موقعها الجغرافية الإستراتيجية ومتعددة حدودها مع دول الجوار، إلا أن مساهمتها الفعلية في التجارة البينية ما تزال محدودة. ويعزى ذلك إلى غياب مناطق حرة فعالة في المناطق الحدودية، وضعف التنسيق مع الدول المجاورة، وتحديات البنية التحتية، إضافة إلى غلبة الطابع الأمني على السياسات الحدودية، ما عاق تفعيل البعد الاقتصادي لهذه المناطق. من هذا المنطلق، تؤكد الدراسة على ضرورة تبني سياسة وطنية متكاملة تعيد الاعتبار إلى المناطق الحرة كأداة تنمية فاعلة، من خلال دعمها بالتشريعات، والبناء التحقو الشرراكات الإقليمية، خاصة في المناطق الحدودية. كما توصي بدمج البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الحدودية الجزائرية، بما يحقق التوازن بين الأمن والتنمية، ويعزز فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي. إن تفعيل دور المناطق الحرة في الجزائر لا يمثل فقط فرصة لتنشيط التجارة البينية، بل يشكل مفتاحا أساسيا لتحقيق التنمية المتوازنة والتي الاستقرار في المناطق الحدودية والانفتاح الإيجابي على المحيط الجغرافي والاقتصادي

2_نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم من هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مجموعة من نتائج والتي سنعرضها فيما يلي:

1_المناطق الحرة هي واحدة من صورة الاستثمار الجني المباشر متعدد و اتنوع أشكالها وخصائصها فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية العالمية بالتحويلات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى تغير مفهومها و هي مؤكدة نظرا أن المناطق الحرة هي واحدة من صورة الاستثمار الاجني المباشر متعدد و تتنوع صورها بالعالم ارتباطها من الكثير من المتغيرات الاقتصادية ماضيا وحاضرا أو تحولها من مجرد مناطق لتنشيط التجارة العابرة تمنح المشاريع التجارية فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات لتصبح مناطق تمارس فيها بعض العمليات مختلفة حتى التصنيع لتتطور الثقيل مع الاقتصاد الرقمي لتنشأ المناطق الحرة الالكترونية والمناطق الحرة العلمية.

2_نجاح التجارة البينية المرتبطة بتوافر مجموعة من المقومات بهدف الوصول إلى النتائج المنشودة من إنشاءها إذا كان نجاح التجارة البينية المرتبطة بتوفر مجموعة من المقومات والعوامل المرتبطة ببعضها البعض فنجاح أي التجارة البينية في المنطقة له عاقلة بمقومات جذب الاستثمار من تشريعات قانونية وشفافة وتبسيط الإجراءات الإدارية

وبنية تحتية وغيرها من العوامل الاخرى لتحقيق الأهداف المنشودة من إقامتها.

3/ تلعب المناطق الحرة دورا أساسيا في زيادة حجم حركة التجارة الخارجية وإضافة ديناميكية جديدة عليها فالمناطق الحرة لها دورا أساسيا في زيادة حجم وفعالية حركة التجارة الخارجية، وإضفاء ديناميكية أكبر عليها وتأثير أداء هاته الحرة على التجارة الخارجية الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الفرعية والتحسيس والمساعدات دعم التجارة تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الفرعية على تعريف المتعاملين

4/ الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات:

لا تزال التجارة الخارجية الجزائرية، بما فيها التجارة البينية، تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات، مع غياب تنوع فعلي للمنتجات التصديرية، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية

5/ امكانيات واعدة في أفق 2030:

على الرغم من التحديات الحالية، تشير المؤشرات المستقبلية إلى وجود فرص حقيقية لتحسين واقع التجارة البينية، خاصة مع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) ، والتحول نحو اقتصاد رقمي منتج، وخطط الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

3_ مقترحات الدراسة: استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، وبغرض تحسين واقع التجارة البينية و خاصة في الجزائر وتفعيل دور المناطق الحرة في دعمها، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التالية:

1. إعادة تفعيل المناطق الحرة وتوسيعها: صياغة إطار قانوني حديث ومرن يراعي المعايير الدولية ويشجع المستثمرين الأجانب وتوجيه المناطق الحرة نحو التخصص القطاعي (صناعي، لوجستي، تكنولوجي...) لتعظيم القيمة المضافة وتشجيع التكامل الإنتاجي.

2. تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية: تحفيز القطاعات غير النفطية القادرة على التصدير مثل الفلاحة، التحويلات، الصناعات التحويلية، الصناعات الدوائية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من النفاذ إلى الأسواق الإقليمية عبر برامج دعم التصدير.

3. تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات: تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية، وإزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة والاستثمار.

4. تعزيز الاندماج الإقليمي والتعاون المغربي والأفريقي: تطوير استراتيجية شراكات مع الدول الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة (ZLECAF). وتسريع مشاريع الربط البري واللوجستي مع دول الجوار (كالطريق العابر للصحراء، وخط السكك نحو النيجر والمالي).

5. تأهيل الموارد البشرية وتطوير الكفاءات: تكوين إطارات متخصصة في التجارة الخارجية، التفاوض التجاري، والتسيير الحديث للمناطق الحرة.

6. إطلاق رؤية وطنية متكاملة للتجارة الخارجية: إعداد استراتيجية وطنية واضحة المعالم لتطوير التجارة البينية وتنويع الشركاء والأسواق ووضع آلية تنسيق فعالة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والخاصة لضمان التكامل في تنفيذ السياسات

4_ اختبار الفرضيات

تلعب المناطق الحرة دوراً بارزاً في تشجيع التجارة البينية بين الدول، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية مرنة تتميز بإعفاءات جمركية وحوافز مالية وضريبية، مما يسهل حركة السلع والخدمات ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه المناطق تعمل على تنشيط حركة التجارة الدولية عبر تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات لوجستية متقدمة، مما يقلل من التكاليف ويزيد من تنافسية الصادرات

التجارة البينية التي تعززها المناطق الحرة تساهم في تحقيق التنمية للمناطق الحدودية عبر خلق فرص عمل جديدة، رفع مستوى المهارات الفنية والإدارية، نقل التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية. كما تساهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين توزيع الثروة، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

قائمة المراجع

- اسلام كعيش،. (2025). بوصلة الجزائر تتجه نحو افريقيا لكسب رهان الصادرات اطلاق بتاريخ 2025/05/26
<http://www.skynewsarabia.com/busines>

- البسنتي وسيلة علوي نيمان. (2019). ، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، /22/01، .

- منصور زين. (بلا تاريخ). ، واقع آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال افريقيا العدد2، ص .

اسلام نوار، محمد العنوس،. (بلا تاريخ). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا (شهادة ماستر) اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق جيجل،.

الكبرى - منطقة التجارة الحرة العربية،. (بلا تاريخ). آفاق جديدة للنمو رغم التحديات، تقرير رقم 25،.

المدار. (2025). - المدار: الإطلاع بتاريخ 2025/05/26 على الرابط <http://madar.mr/topics/17379.html>

المرسوم التنفيذي 94-320، المادة 24. (بلا تاريخ).

المؤرخ في 5 أبريل 1997 الذي يتضمن انشاء منطقة حرة لبلارة المرسوم التنفيذي رقم 97-106 . (بلا تاريخ).

جميلة حديسي،. (بلا تاريخ). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تجريبية المناطق الحرة في مصر والجزائر (2004-2014) مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك .

حساني عمر. (بلا تاريخ). واقع آفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية في ظل الأزمة المالية 2008 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص .

د. زراز العياشي. (بلا تاريخ). أستاذ التعليم العالي، ج، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، . امعة 20 أوت 1955.

د. محمد مراحي، د. أوسير منور. (بلا تاريخ). - اشعالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير المنطقة الحرة بلارة نموذجاً ، ص (جامعة بوييرة، جامعة بومرداس). تأليف - اشعالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير المنطقة الحرة بلارة نموذجاً د. محمد مراحي، د. أوسير منور، ص 176 (جامعة بوييرة، جامعة بومرداس).

دوسن إيمان أكرم. (بلا تاريخ). - دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية/ مذكرة مكملة لشهادة ماستر اقتصاد دولي.

سامية فقير. (2016). ، دور المناطق الحرة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة، الملتقى العلمي الدولي الخامس 5/25.

سمية كمال. (بلا تاريخ). ، النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، .

عبد القادر بابا،. (2004). سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، /151-152.

علي عبد الله المناعي. (2005). ، التكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية، سنة النشر ، ع .

عويسي إيمان. (2025). الاطلاع بتاريخ 2025/05/27 على الرابط

<http://www.independeutarabia.com/mode/307151.2022>

فلوس سعد الدين، بن دوان خير الدين. (بلا تاريخ). دور مناطق تجارة حرة قارية افريقية في دعم تجارة بينية (ماستر) مسيلة، جامعة بوضياف).

لحامدي اسلام. (2025). - ا، اطلاع بتاريخ 2025/05/26 على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/economy>.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2024). التجارة الخارجية لدول 2023 / ديسمبر 2024 العدد 6.

محمد قاسم حضارنة. (2010). : الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن، ط، 2010.

منور أوسريير. (بلا تاريخ). ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلدة).

ميري عبد الوهاب. (بلا تاريخ). منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA وأثارها على دول أعضاء).

هارون محمد سليمان. (2018). دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ،

ص 3.

وزارة التجارة الخارجية. (2025).